

دفعك فملا في المضارع فإنه يجتمعه والمحال ولم ينزل إلا في المثال فما كان
عقبات ما نفع عن فلة التمدد **قوله** إذا على الكمال فيهما إليه مشتقا أو جا
مذا أو التنا على الوصوف في الأوزان عتبار الوصف الهل لول عليه بالمضاي
اليه وفي الثاني باعتبار كل ما يتضح بآية به من الوصف الكمال كمن رت
بأمره جار سروجي جليل **قوله** إذا كان منتهى الصفة من التعيين بالصحة
بلا يجوز أن يكون في غواضب إليه علامة فاجم واجمع في علمه **قوله**
أن يستظر أصل الينا الموصول في بعض طولها أو بالينا للمعمل في طولها
والمعين والمنازاة في تارة انما لم ينتسب الطول في الأوزان له بل يوم أيضا
فقط الكمال أو تارة **قوله** أي هو في المسألة فالسما أيضا احتيج لأخبار
أنه في موضع الأداة وإعلاء الضم في فلا ضمير البنية له يكون تارة الموصول
أو مبنية إيج الضم في البنية الأوصوف في شرح الجامع ولا يحسن
جعل الضم في صلة واله بقوله من الضمير المستتر فيه وتقدر في الأرض
إليه معطوف في ذلك لتضمه الأداة من ضمير الكبار من تميز في
بعد حتى قيل في صناعه ولا يجوز أن يكون في الأرض له مبنية وخبر
المسألة المحذوران استوفت وخلو الصلة عن ضمير الموصول في عطف
والكرف في الأوزان في الثاني متعلق باله لكونه بمعنى معبود **قوله** وإن
لم يستظر الوصل في الحذف في خبر ما يستتر منها لا سبها في وانضم
جوز وإن تخون ما هو قوله وزيد خبر مبنية أعده وفي وجوده هو
زيد وهو مفسر ذلك لانضم في لولا لا سبها مبنية إلا الاستتار بيته
فإن سبها إلى يصح بعد ما جعله فإن قيل لا سبها في الصالح ولا استتار
لطول الصلة حم **قوله** بالنعته **قوله** وابن السماي بالكاف أن صفة الجوز باللام
أنه رباب كما ذكر في الخبر **قوله** لا سوا إلا للغة خبر في الشما في ال
والأداة الثاني لصلو الصلة **قوله** بهجول التميم **قوله** من جازع في البنا الموصول

لأنه

لأنه من الأفعال المارئة لذلك وخوله بالخطا به سبها به ولا يجدي إلا **قوله**
لوصول مفضل لنفس السبع الشا بمتابه مفضل الوصول **قوله** علم أن الله لا يوصي ب
الخطا ما على فطخ النحر عن الضمير جعل الباقي بعد حذوه صفة مستقلة فيجوز
قوله أن لا يكون معطوفا ومع العاطف فيه صورة الاختبار عن مقرر **قوله**
لكن الجاز العلى الذي داند له لم يسبح وبأنه بوجه الموقوع في العطف صرا
والاختبار عن مقرر **قوله** لا يكون بعد لولا إلا أن الضمير بعد ما هو
وواجب في بعض الأوزان في العاطف لا بد من الإخبار وفي شرح كرام الخازن
أن لا يكون في خبر في نفي فوجا التذمة ما هو فاجم وأن لا يكون في خبر نحو العاطف
ما في الأوزان وهو وانما في الأوزان **قوله** أي هو في علمه **قوله**
بلا يجوز في الأوزان فاجم إلا في الضمير التثنية لا يستتر ويجوز صفة وإعلاء
ونأي به لا يجدي في الأوزان مواضع ليس هذه أمثها كما سئل في باب الإعمال **قوله**
في عادية متعلق بتعريفه **قوله** أي من كنهها وجبه من عيوب التثنية وهو
تعلق البيت بما بعده في الخبر في الخبر فيجوز وتضمينها الحوام معني لولا
قوله ما إن انتصبا بعد ذلك فوله تعلق بخلو الضمير من العطف ولا تعام ما في
كبرياءه من ضمير **قوله** قال التميمي جاز فقلت بقال كبرياءه العطف وقد
ذكر التميمي في خبره بقال له ما ترضونه فقلت قلب التثنية يعني في أسطة
فالذين هتفام وهذا النوع من التثنية لا قولان ما ترضونه أي منها وهو
غيرها إلا ما بصحة وعلى التثنية عليم ولم ينته له حكم غيرهما فطعا
ينت له حكم أحد هما وقد ذكر في الأوزان **قوله** يتعدى في جسمه إلا استعمل
مع العطف وقد استعمل ههنا مع غير العطف فيكون متعديا بنفسه إلى باقي
قوله أو وصا إليه تارة أيضا في جمل الأداة ناظرا إليه **قوله** هو غير صلة ال
خرج بذلك المنصوب بصلته لا يجوز حذوه **قوله** إن كان عا جة البنا لأراس
اسميتها حافية والضمير الذي كان مذكورا في علم اسميتها ناصا إذا في